

# اقتصاد مصر □□ الحاضر والمستقبل



الخميس 10 أكتوبر 2024 09:52 م

تعاين مصر منذ عقود من تحديات اقتصادية كبيرة تعكس تاريخاً من عدم الاستقرار المالي والسياسات الاقتصادية المتخبطة. لقد لجأت البلاد إلى صندوق النقد الدولي 11 مرة خلال الخمسين عامًا الماضية، لتصبح نموذجاً للإفراط في الإنفاق والإفراط في الاعتماد على الدعم الدولي. هذا الوضع المعقد يتشارك مع مشاكل هيكلية أعمق، مثل الفساد المستشري، وخاصة داخل الجيش، وسوء إدارة الموارد، مما أدى إلى تدهور مستمر في الاقتصاد القومي، وأثر سلبي على مستوى معيشة المواطنين.

### الوضع الحالي للاقتصاد المصري

تواجه مصر حالياً أزمة اقتصادية حادة تتجلى في التضخم المفرط، وتدهور قيمة العملة المحلية، وانخفاض مستويات المعيشة، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وعلى الرغم من أن مصر تلقت حزمة إنقاذ مالية من صندوق النقد الدولي بقيمة 8 مليارات دولار مؤخرًا، إلا أن هذا لم يمنع تفاقم الأوضاع، حيث يعاني الاقتصاد من عجز مزمن في الموازنة نتيجة للإفراط في الإنفاق الحكومي على مشاريع ضخمة ودعم غير فعال.

من ناحية الإنفاق، أنفقت حكومة الانقلاب مبالغ طائلة على مشاريع البنية التحتية مثل مشروع قناة السويس الثانية، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومشاريع مدن جديدة لم تكتمل بعد، مما أدى إلى استنزاف ميزانية الدولة وزيادة حجم الديون الخارجية ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 96%، وهو رقم يُعتبر مرتفعًا بشكل مقلق بالنسبة لاقتصاد دولة نامية مثل مصر مع ناتج محلي إجمالي للفرد يقل عن 3200 دولار سنويًا.

### السياسة النقدية ومشاكل العملة

تعاين السياسة النقدية في مصر من فشل ذريع، حيث فضل البنك المركزي المصري لفترة طويلة الحفاظ على سعر صرف ثابت للجنيه المصري، مما أدى إلى استنزاف احتياطيات العملة الصعبة وبسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية، اضطرت مصر إلى تخفيض قيمة الجنيه أربع مرات منذ بداية جائحة كورونا، مما جعل العملة المحلية تفقد حوالي ثلثي قيمتها منذ عام 2022.

هذا التدهور الحاد في قيمة الجنيه تسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة تكلفة المعيشة بشكل كبير، مما أثقل كاهل المواطن المصري البسيط. بالإضافة إلى ذلك، أدت هذه السياسات النقدية إلى زيادة الاعتماد على الواردات، مما جعل الاقتصاد أكثر عرضة للأزمات الخارجية، لا سيما مع تآكل الاحتياطيات النقدية.

### الدين المتزايد والاعتماد على القروض

إن مصر عالقة في دوامة من الديون، حيث يُخصص نصف ميزانية الدولة تقريبًا لسداد الديون القائمة، مما يقلل من قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة والتنمية. وتكمن المشكلة في أن جزءًا كبيرًا من هذه الديون هو ديون خارجية، مما يجعل الاقتصاد أكثر هشاشة أمام تقلبات الأسواق العالمية وتغيرات أسعار الصرف.

لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي عدة مرات، وكان آخرها في بداية عام 2024، في محاولة لتخفيف الأزمة الاقتصادية. ومع أن قروض صندوق النقد غالبًا ما تكون مصحوبة بشروط تقشفية تهدف إلى استقرار الاقتصاد، إلا أن هذه السياسات لم تُحقق نجاحًا يُذكر حتى الآن، حيث أدت إلى زيادة الفقر وارتفاع معدل البطالة.

### أزمة الطاقة وانقطاع الكهرباء

تعد أزمة الطاقة الحالية أحد أبرز مظاهر التدهور الاقتصادي في مصر، فقد فشلت الحكومة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة على الرغم من تطوير حقل الغاز "ظهر" في البحر المتوسط، الذي كان من المفترض أن يجعل مصر مُصدرة صافية للطاقة. وبدلاً من ذلك، اضطرت مصر إلى استيراد كميات كبيرة من النفط والغاز، مما زاد من عجز الموازنة وزاد الضغط على العملة المحلية.

وقد أدت أزمة الطاقة إلى فرض الحكومة لجدول زمني لانقطاع الكهرباء، مما أثر على الحياة اليومية للمواطنين وأعاق نشاطات الأعمال، وخاصة في فصل الصيف الحار. وفي ظل التزايد السكاني الكبير، من المتوقع أن تستمر هذه الأزمة ما لم يتم تطوير سياسات طاقة أكثر فعالية.

وعلى ذكر أزمة الطاقة وأثرها على الاقتصاد المصري أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتاريخ 26 سبتمبر عن خفض توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى 3.2% بدلاً من 3.9% كما توقع سابقاً.

### التحديات المستقبلية والخيارات المتاحة

تقف مصر في موقف صعب فمن جهة تفرض عليها قروض صندوق النقد الدولي وشروطه التقشفية الاستمرار في خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، مما يزيد من مخاطر اندلاع اضطرابات اجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن الاستمرار في الإنفاق بشكل مفرط على مشروعات لا تحقق عوائد اقتصادية فورية قد يؤدي إلى زيادة الدين بشكل يصعب تحمله.

في المستقبل، إذا استمرت مصر في الاعتماد على قروض صندوق النقد الدولي كحل مؤقت، فإن الوضع قد يزداد سوءاً، خاصة في ظل استمرار تآكل الاحتياطيات النقدية وارتفاع تكاليف خدمة الدين. وفي غياب إصلاحات هيكلية شاملة، مثل تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومكافحة الفساد، ستظل مصر عالقة في حلقة مفرغة من الأزمات الاقتصادية.